



نوفال يوسف أبو حجلة
باحث ومحاضر في المصرفية الإسلامية

الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية بين الربحية والسيولة

تمهيد

تواجه المصارف الإسلامية في حيز التطبيق عدداً من التحديات التي تعيق عملها، وتحد من إمكانيات تطويرها، ومن أبرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية: مشكلة السيولة بشقيها، إدارة فائض السيولة، ونقص السيولة.

فالمصارف التقليدية تستطيع أن توظف فائض السيولة لديها، وذلك من خلال تقديم القروض البنينة لليلة واحدة أو أكثر، أو من خلال الأسواق النقدية التي تتوفر فيها أدوات نقدية تلائم طبيعة عمل تلك المصارف.

أما في حالة المصارف الإسلامية فإن الأمر يختلف تماماً، فكما هو معلوم، فإن القروض بفوائد لا تجوز لا أخذاً ولا عطاءً، لذلك لا تستطيع هذه المصارف توظيف الفوائض لديها بهذه الطريقة، كما أنها لا تستطيع توظيفها في الأسواق النقدية وذلك لاعتماد أدوات هذا السوق على الفائدة المحرمة شرعاً.

من هنا تبرز الحاجة إلى أدوات مالية إسلامية تستطيع المصارف الإسلامية من خلالها أن توظف الفائض لديها، وفي نفس الوقت تقي إمكانيات تسهيلها قائمة وبأقل تكلفة.

أما بالنسبة لمشكلة نقص السيولة فإن المصارف الإسلامية تتعرض لها بسبب اختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، فتنشأ أزمة السيولة من أن المصرف لا يستطيع في إطار المشاركة في الربح والخسارة أن يسترد تمويله ما لم يصل المشروع إلى مرحلة الإنجاز الناجح.

إن المصارف الإسلامية وإن كانت قد حققت نجاحاً في إيجاد البديل المصرفي الإسلامي، إلا أنها في مجال استخدام هذه الأموال قد ركزت على التمويل قصير الأجل الذي يبرز من خلال ارتفاع نسبة المراجعات التي تجريها المصارف الإسلامية، والتي انصرفت غالباً إلى قطاع التجارة، وذلك على حساب الصيغ التمويلية الأخرى كالمشاركات والمضاربات. ولا يحتاج الأمر إلى بصيرة ثاقبة حتى ندرك أن هذا الدور الذي تؤديه المصارف الإسلامية بهذا الوصف لا يختلف من ناحية اقتصادية عما تقوم به المصارف التقليدية من حيث التركيز على التمويل قصير الأجل، وإهمال التمويل المتوسط وطويل الأجل الذي يسهم فعلاً في تمويل مشاريع اقتصادية تنموية، والتي تقتصر إليها البلدان الإسلامية.

وأشكال التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية هي في معظمها أشكال العوائد الثابتة مثل المراجعة والإجارة، والتي هي أيضاً ذات مستوى مخاطرة أقل بالرغم من أن ذلك يشير إلى مرونة وتكيف العمل المصرفي لتغيرات البيئة التي يعمل فيها، إلا أنه يعد انحرفاً في مسيرة العمل المصرفي عما كان متوقفاً له. ولعلاج هذا الخلل وإعادة التوازن إلى نشاطات البنوك الإسلامية لابد من إحداث تغيير في أساليب التمويل التي يمكن أن تستخدمها هذه البنوك.

أدوات الاستثمار

تتقسم أدوات الاستثمار بشكل عام إلى نوعين:

أولاً: أدوات سوق المال

يعرف سوق رأس المال أو السوق المالي على أنه: سوق تداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً إلى جانب الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل. فهو بذلك يسمح بالتمويل الطويل الأجل لتحقيق الدخل من خلال الأسهم والمشكلة لحقوق الملكية، والسندات كحقوق دائنية، الأمر الذي يعني المشروعات الاستثمارية وتوظيف الادخارات بما يضمن عائداً مناسباً بأقل التكاليف. ومن هذه الأدوات ما يلي:

١. الأسهم: يعرف السهم على أنه المشاركة في الملكية حيث يمثل حق لصاحبه في حصة محددة في ملكية مؤسسة أو مشروع معين، مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعاً وشراءً في الأسواق المالية الثانوية... وعليه فالأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال وتخول لصاحبها حقوق.
٢. السندات: يمثل السند حق دائنية يتعهد من خلاله المقترض "الجهة المصدرة" بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مع احتساب فوائد بنسبة معينة لصالح المقترض "المستثمر" وله قابلية التداول في السوق المالي. ونحن نجد أن لهذه الأداة عدة امتيازات، كون أن لحامل السند الأولوية في الحصول على كل حقوقه في حالة التصفية. أما الفوائد المدفوعة أو المحتسبة فتكون على أساس القيمة الاسمية وليست السوقية، أما المخاطر المتعلقة بهذه الأداة فتحصر أساساً في تغير أسعار الفائدة.

ثانياً: أدوات الاستثمار في السوق النقدي :

نعلم أن السوق النقدي هو سوق للتعامل عموماً بالأصول المالية قصيرة الأجل كبيرة الحجم، أي توفير التمويل القصير الأجل، والميزة الأساسية لهذه الأدوات هي أنها ذات مخاطرة ضعيفة إن لم نقل معدومة. وأهم هذه الأدوات:

١. الودائع لأجل: هي عملية إيداع مبلغ من رأس المال لدى أحد البنوك أو المؤسسات المالية بسعر فائدة محدد. ومن العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الودائع لأجل نذكر:
 - المفاضلة بين البنوك لاختيار الأفضل.
 - التعامل مع البنوك ذات المركز المالي الممتاز للحد من المخاطر.
 - الربط بين أسعار الفائدة وأجل الوديعة، فكلما توقعنا ارتفاع أسعار الفائدة قلت آجال الودائع.

٢. أدوات الخزينة: هي أوراق مالية تصدر بخصم محدد، ولا تحمل سعر فائدة ثابت. الأمر الذي يستدعي خصم الأدوات من القيمة الاسمية مما يعني بيعها بما هو أقل من القيمة الاسمية.

لخسائر، أو تأخذ فترة طويلة حتى تحقق أرباح مما يؤثر على سيولة المصرف.

٢. استثمار الودائع تحت الطلب: تعتبر حسابات تحت الطلب (الجارية) التزاما على المصرف بالدفع عند الطلب يستعملها العملاء بقصد تسوية التزاماتهم عن طريق الشيكات، ولا يتم فعليا سحب هذه الودائع كلها في آن واحد كما يتم تغذيتها بإيداعات جديدة، وعليه يتبقى جزء كبير بصفة مستمرة كرسيد لهذه الودائع، مما يستوجب الاحتفاظ بجزء منها في حالة سيولة نقدية تحسبا لأي طارئ، وتوظيف جزء آخر حتى لا يبقى معطلا في استثمار قصير الأجل حتى يتم استرجاعه مع أرباحه، ومن ثم إعادة توظيف الجزء المسترد وهكذا.

٤. إيجاد نظام بديل عن نظام (Over Night) الاقتراض لليلة واحدة: يعتمد هذا النظام على حساب النمر وذلك بحساب الفوائد عن المبالغ الموجودة عن كل يوم مكث فيه المبلغ ولو ليوم واحد فقط، وهذا ما لا يستطيعه المصرف الإسلامي مما يوجب البحث عن بدائل لهذا النظام يمكن المصرف الإسلامي توظيف فائض الأموال لديه وتحويلها إلى سيولة يسر وسرعة.

مشاكل الاستثمار قصير الأجل

في ضوء تركيز المصارف الإسلامية على الاستثمار قصير الأجل بسبب أهميته المذكورة سابقا، فإنها تواجه بعض المشاكل في التطبيق العملي للاستثمار قصير الأجل، وأهم هذه المشاكل:

١. انخفاض سرعة استثمار دوران الأموال في الاستثمار قصير الأجل: تعتمد المصارف التقليدية في سرعة دوران أموالها على الاقتراض وخصم الأوراق التجارية، وهو ما لا يمكن أن يقوم به المصرف الإسلامي لمخالفته أحكام الشريعة.

ولقد أظهرت الوقائع العملية تركيز المصارف الإسلامية على صيغة المراجعة للأمر بالشراء ويتم تنفيذها بالبيع للأجل لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أحيانا، وما قد ينتج عن ذلك من عدم انتظام السداد للمدينين أو توقف ومماطلة بعضهم الآخر في السداد، مما يؤدي إلى تعطيل جزء من الأموال المستثمرة في المراجعات، وتعرض جزء آخر لديون معدومة، وقد ترجع أسباب التركيز على عمليات المراجعة إلى ما يلي:

• قلة مخاطر هذه العمليات بعد استيفاء الضمانات المناسبة لسداد الأقساط.

• سهولة دراسة وتنفيذ هذه العمليات مقارنة بأساليب التمويل الأخرى كالمضاربة والمشاركة.

• سرعة دوران رأس المال وتحقيق الربح وتغطية حاجات متعددة لعملاء المصرف.

• عدم تفضيل بعض العملاء للأنواع الأخرى من صيغ التمويل حفاظا على أسرار نشاطهم أو كشف تفاصيل عملهم لجهات خارجية مثل الضرائب وغيرها.

يضاف إلى ذلك أن عمليات التوظيف الخارجي ظهر فيها عدد من المشاكل تسببت في بعض الخسائر والمتمثلة في عمليات الخزينة.

٢. صعوبة الاستثمار قصير الأجل في مشاريع التنمية: من أهداف المصارف الإسلامية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحيث أن المشاريع التنموية سواء أكانت زراعية، أم صناعية.... الخ

٣. شهادات الإيداع: تمثل شهادات الإيداع شهادات تصدرها البنوك والمؤسسات المالية كإثبات بإيداع مبلغ من المال لديها لفترة زمنية محددة، ولها تاريخ استحقاق مقابل سعر فائدة، ويسجل على الشهادة شروط وكيفية حساب الفائدة ودفعها، ويتميز هذا النوع ب:

المرونة، السيولة، تعدد الأجل، الضمان، السرية، التسليم، تنوع الإصدار.

٤. القبولات المصرفية: تمثل إحدى أشكال الاقتراض، بحيث يصادق البنك على سحب معين لصالح (شخص معنوي أو طبيعي) فيصبح للسحب سمعة تمنحه قابلية التداول. كما أن بعض البنوك المركزية تسمح بخصم القبولات المصرفية إذا استوفت شروطا معينة.

أهمية الاستثمار المالي قصير الأجل

تشكل الودائع المصرفية نسبة كبيرة من خصوم المصرف التي تحتفظ بهذه الودائع، وتقوم باستثمارها لمصلحة كل من الفرد أو الهيئة ومصحة البنوك والمجتمع بصفة عامة، ومن هنا حرصت المصارف الإسلامية على استثمار الأموال المودعة لديها بالطرق الشرعية المناسبة.

وتقوم المصارف الإسلامية بقبول الأموال الاستثمارية بقصد المحافظة عليها وتحقيق الربح من وراء ذلك باستثمارها، حيث يستثمرها هو مباشرة أو يدفعها لمستثمرين آخرين حسب المبادئ الشرعية في الاستثمار.

كما أن صاحب المال يضع أمواله في البنك قاصداً للنماء لماله.

أما المصرف الإسلامي فإنه من الطبيعي أن يبحث عن أفضل الطرق لاستثمار أمواله، والتي تحقق له العائد المناسب وفي الفترة الزمنية المناسبة بشرط أن تتماشى طرق الاستثمار مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن هنا كان لا بد من بحث أهمية الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار قصير الأجل بصفة خاصة للمصرف الإسلامي.

ففي الواقع العملي نجد أن المصارف الإسلامية تركز على توظيف الموارد المتاحة في الاستثمارات قصيرة الأجل، ويظهر ذلك جليا في القوائم المالية المنشورة ذلك أن الودائع هي أكبر مصدر لهذه الموارد، وترجع أهمية الاستثمارات قصيرة الأجل إلى ما يلي:

١. تطبيق قاعدة توافق الأجل في الودائع القصيرة: حيث يحرص المصرف الإسلامي على ضرورة توفر السيولة التي تجعله في وضع مطمئن عند حصول أي سحب غير متوقعة للودائع الموجودة لديه، مما يستدعي توافق أجال الاستثمار مع أجال الودائع، ويجب على المصرف في هذه الحالة التنبه لما يلي:

• كلما زادت السيولة انخفضت ربحية المصرف مما يفرض المفاضلة بين اعتبار السيولة وبين القدرة على تحقيق الربحية.

• حسن اختيار الاستثمارات قصيرة الأجل التي تحقق أرباح قصيرة أجل.

• مراعاة الظروف الاقتصادية المحيطة وتعليمات مؤسسة النقد للاحتياطات النقدية.

٢. استخدام بعض الودائع طويلة الأجل في استثمار قصير الأجل تحسبا للسحب المفاجئ: حيث تضطر بعض المصارف الإسلامية ومن منطلق الحرص لوجود سيولة مطمئنة إلى استثمار بعض ودائعها طويلة الأجل في استثمار قصير أجل، كما يمكن أن تستخدم بعض مصادرها الذاتية في الاستثمار قصير الأجل تحسبا للسحب المفاجئ. أو ربما لتخوفها من زيادة استثماراتها طويلة الأجل في مشاريع قد تتعرض

ستكون محصورة غالباً في استثمارات قصيرة الأجل بعوائد منخفضة، مع الاحتفاظ بنسبة كبيرة منها كاحتياطيات حسب تعليمات البنوك المركزية لمواجهة متطلبات السيولة والسحوبات المفاجئة.

إن طرح حسابات التوفير والودائع الآجلة القائمة على عقد المضاربة كأوعية ادخارية أصبحت ضرورة وملحة في هذا الوقت بالنسبة للمصارف الإسلامية، فبالرغم من ارتفاع كلفة هذه الودائع إلا أنها تتميز بطول أجلها مما يعطي المصرف الإسلامي إمكانية استثمارها في استثمارات طويل الأجل، وبعوائد تغطي كلفتها مع ربحية جيدة للمصرف، كما أنها تعطى للمصرف القدرة للتخطيط لتدفقاته النقدية كونها ذات آجال متفق عليها مع أصحابها.

- يمثل التمويل جزءاً كبيراً من أصول المصرف الإسلامي، وتتميز معظم التمويلات الممنوحة من المصارف الإسلامية بتركزها في التمويلات القائمة على المديونية (مرايحات، تورق، استصناع...)، ولا تتمكن المصارف الإسلامية من بيع هذه الديون لتوفير السيولة في ضوء تحريم ذلك شرعاً، الأمر الذي يستوجب قيام المصارف الإسلامية بالتركيز أكثر على صيغ المشاركات (مضاربه، مشاركة)، وتستطيع من خلال ذلك المصارف الإسلامية تحقيق أكثر من هدف منها:

- تخفيض مخاطر الائتمان بسبب مشاركة العميل بجزء من التمويل، وتوفير سيولة للمصرف يمكن استخدامها في مشاريع واستثمارات أخرى.

- كما يجب أن يتم توزيع هذه التمويلات على آجال مختلفة وقطاعات اقتصادية ناجحة وغير متعثرة بعد دراستها ائتمانياً وبشكل جيد.

- إن عدم توفر سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية يتم فيه تداول الأدوات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، هو عنصر هام كان بإمكان المصارف الإسلامية عند توفره - مثلما هو متوفر للمصارف التقليدية - أن يسهل عملية إدارة الاستثمارات قصيرة الأجل، ويحافظ على سيولة المصرف من ناحية، كما يعطيه القدرة على الدخول في استثمارات ذات آجال أطول وربحية أعلى، ويحتاج ذلك إلى تعاون من السلطات النقدية في البلدان الإسلامية وطرح العديد من الأساليب والمنتجات القابلة للتداول من المصارف الإسلامية.

- تختلف آلية تعامل البنوك المركزية في غالبية الدول الإسلامية في تعاملها مع المصارف الإسلامية عن تعاملها مع غيرها من المصارف نظراً لطبيعة وألية عمل المصارف الإسلامية، وذلك يحرم هذه المصارف من وجود ما يسمى المقرض الأخير (أو المسعف الأخير) وهو الدور الذي يقوم فيه البنك المركزي بدعم سيولة المصارف عند الحاجة أو بسبب مواجهتها لأية مشاكل مالية، وحيث أن بعض طرق هذا الدعم قائمة على الفوائد فإن المصارف الإسلامية حرمت من هذا الدعم.

ولقد تم طرح العديد من الحلول والمقترحات في هذا المجال نذكر منها:

1. قيام البنك المركزي بتوفير السيولة للمصرف الإسلامي عن طريق أحد العقود الشرعية مثل: المضاربة، والوكالة بالاستثمار.

تتطلب استثمار طويل الأجل بحكم طبيعتها، ويلزمها إعداد دراسة جدوى وإجراءات تأسيس وتجهيز بنية تحتية واستيراد آلات ومعدات وغيرها قبل البدء بالإنتاج وتسويق وبيع المنتجات، مما يعني ضرورة توفر مصادر تمويل طويلة الأجل، وحيث أن معظم ودائع المصارف الإسلامية قصيرة الأجل فيلزم استثمارها في استثمار قصير الأجل، وذلك حتى يتمكن المصرف من دفع حصة من عوائدها إلى أصحابها، وهذا قد لا يتحقق في حال تم توظيفها في مشروعات تموية طويلة الأجل، وحتى لا يتعرض المصرف لإمكانية سحبها في حال عدم تمكنه من دفع أرباحها، وبالتالي تعطيل نشاط هذه المشاريع.

إدارة الاستثمارات قصيرة الأجل بين الربحية والسيولة

عانت المصارف الإسلامية وما زالت تعاني في إدارتها للاستثمارات قصيرة الأجل من وجوب مراعاة الربحية من ناحية والسيولة من ناحية أخرى، وفي نفس الوقت، فلهجوة المصارف الإسلامية إلى الاحتفاظ باستثمارات قصيرة الأجل والتقليل من حجم استثماراتها طويلة الأجل يعزز سيولة المصرف إلا أنه من ناحية أخرى يقلل من ربحيتها في ضوء ارتفاع ربحية الاستثمارات طويلة الأجل مقارنة بالاستثمارات قصيرة الأجل، وهذا مما لاشك سوف يؤدي إلى انخفاض مقدار العوائد التي ستدفعها المصارف الإسلامية إلى عملائها مما سيدفعهم إلى البحث عن مؤسسات بديلة، وتستطيع المصارف الإسلامية زيادة سيولتها من زيادة حجم الودائع المصرفية لديها، وتحصيل الدم والتمويلات في مواعيد استحقاقها، تسييل بعض الأوراق المالية قصيرة الأجل (أسهم) وتوريق أصول بغرض إصدار الصكوك.

ويمكننا أن نحدد أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية في إدارتها للاستثمارات قصيرة الأجل واختلاف آجال الاستحقاق بين الودائع والاستثمارات (قصيرة وطويلة الأجل) فيما يلي:

- الاعتماد الكبير على الحسابات الجارية (لانخفاض كلفتها على المصرف).
- القيود الشرعية على عمليات بيع الديون والتي تمثل جزءاً كبيراً من استثمارات المصارف الإسلامية.
- عدم وجود سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية نفسها.
- عدم وجود تسهيلات المقرض الأخير (البنوك المركزية) للمصارف الإسلامية.

ويعتقد الكثير من الباحثين أن هذه المشاكل وغيرها يمكن توفير الحلول المناسبة لها إذا ما تضافرت الجهود المناسبة من المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والعلماء والفقهاء في العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي سيعود بالفائدة على المصارف الإسلامية من حيث قدرتها على توظيف سيولتها باستثمارات قصيرة أو طويلة الأجل ذات عوائد مجزية وبمخاطر مقبولة من ناحية وتوفير أوعية استثمارية وادخارية لعملاء هذه المصارف بعوائد مجزية أيضاً تفنيهم عن التوجه إلى مؤسسات بديلة. ومن الحلول أو الأساليب التي يمكن إتباعها في هذا المجال للموائمة بين سيولة المصرف وربحيته من خلال استثمار هذه السيولة في استثمارات ذات آجال مختلفة وبعوائد جيدة ما يلي:

- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتنوع الأوعية الادخارية لديها، وعدم الاعتماد على الحسابات الجارية فقط لانخفاض كلفتها، نظراً لكونها ودائع قصيرة الأجل وبالتالي فإن إمكانية استثمارها

٢. إنشاء وعاء مالي مشترك تساهم فيه المصارف الإسلامية بقدر يحدد كنسبة من ودائعها، ويتيح لها الاقتراض من هذا الوعاء دون فوائد ضمن فترة زمنية محددة وشروط متفق عليها.
٣. منح المصارف الإسلامية قروضا من دون فوائد ضمن حدود الاحتياطات التي يحتفظ بها المصرف الإسلامي لدى البنك المركزي.
٤. قيام البنك المركزي بفتح حساب استثماري لدى المصرف الإسلامي عند حاجتها للسيولة مقابل الحصول على عوائد وحصة من الأرباح المحققة.

مقترحات وحلول :

مما لا شك فيه أن الاستثمار قصير الأجل يحد ذاته هو تحد للمصارف الإسلامية من حيث كونه يشمل قطاعا كبيرا تعتمد عليه العديد من المشروعات لتغطية نفقاتها المتغيرة، ولقد استطاعت المصارف التقليدية فتح قنوات مصرفية لبت حاجة هذه المشاريع ، ولا تستطيع المصارف الإسلامية دخولها لمخالفتها الأحكام الشرعية مثل:

السحب على المكشوف والخصم البنكي وغيرها، ولكن تستطيع المصارف الإسلامية إدارة هذا النوع من الاستثمارات - قصيرة الأجل - من خلال ما يلي:

- ١- تقليل الاعتماد على صيغ المديونية (المرابحة، التورق، البيع الآجل، ..) إلى صيغ المشاركات وهي البديل الصحيح والأساسي للاستثمارات بالمصارف الإسلامية، لما فيه من تقليل المخاطر للمصرف خاصة فيما يتعلق بتأخر سداد المدينين ويمكن أن يتم ذلك كما يلي:
- أ. المضاربة في الأجل القصير: يقوم البنك بتمويل التاجر بمبلغ معين للتجارة في سلعة معينة يتم تحديدها في عقد المضاربة. هذا النوع من العقود له ميزة حل مشكلة تمويل العقود المتعلقة باستيراد وشراء السلع المعينة. وتقوم البنوك الإسلامية باستخدام صيغة المضاربة في العديد من استثماراتها حيث تقوم بتجميع الأموال من المستثمرين والعمل فيها مضاربة بالشروط والأحكام المنظمة لعقد المضاربة في الفقه الإسلامي، ويمكن استخدامها في الاستثمارات قصيرة الأجل حيث تقوم البنوك الإسلامية بطرح إصدارات أو صناديق استثمارية تقسم إلى وحدات معينة يشترك فيها عدد كبير من الأفراد والمؤسسات لفترات زمنية لا تتجاوز العام في الغالب، ثم تصفى هذه الوحدات بعد انتهاء المدة وتوزع عليها الأرباح بعد خصم حصة البنك.
- ب. المشاركة قصيرة الأجل: أن يقوم البنك الإسلامي بالاتفاق مع تاجر معين على شراء سلعة معينة مشاركة بينه وبين البنك حسب الشروط التي تم الاتفاق عليها بينهما أو قيام البنك الإسلامي بتمويل عملية محددة مثل عملة توريد أو تمويل نقل صفقة خلال فترة محددة قصيرة الأجل. وبعد انتهاء المدة أو العملية الممولة يقوم البنك والعميل باقتسام الأرباح أو العائد وفقاً للنسب المتفق عليها. أما المشاركة التي تنتهي بالتملك فهي: أن يقوم البنك في هذه الحالة بشراء الأصول المنتجة للعمل عليها وتجنب جزء من الدخل المتحصل منها لسداد رأس المال، وعندما تتساوى المبالغ المحجوزة مع رأس المال يقوم البنك بالتنازل عن الملكية لصالح الشريك. ويمكن للممول طلب ضمانات معينة لما قدمه من مال من مدير المشاركة وذلك ضماناً للتقصير والتعدي الذين قد يمارسها الشريك المدير. ونظراً لارتباط عائد التمويل بالمشاركة المتناقصة بنتائج نشاط المشروع فإن البنوك الإسلامية عندما

تقدم هذا التمويل تشترط أن تشارك بصورة أو بأخرى في إدارة المشروع سواء أكان ذلك عن طريق تمثيلها في مجلس إدارة المشروع أم الاشتراك في تعيين الإدارة التنفيذية له. إلا أن هذا الأسلوب يغلب عليه الاستثمار طويل الأجل أو متوسط الأجل مما يعني أن البنوك الإسلامية يجب أن تعمل على إيجاد صيغ جديدة تتوافق مع طبيعة الاستثمار قصير الأجل ، وإن كانت هناك بعض المحاولات من البنوك الإسلامية لتطبيقه في الفترة القصيرة إلا أنها لا زالت محدودة.

- ٢- المراجعة المالية أو القروض التبادلية Islamic Swap: من المشكلات التي تواجه البنك الإسلامي هي: كيفية التمويل قصير الأجل جداً وإتباع الصيغة المناسبة لذلك من المضاربة أو المشاركة أو غيرها. ولذلك فإن القروض الفورية والليلية واليومية وعموم القروض قصيرة الأجل جداً يصعب بناؤها على المشاركة في الربح أو الخسارة لصعوبة تقدير الربح أو الخسارة ولذلك تلجأ بعض البنوك إلى استخدام أسلوب القروض التبادلية كبديل للحاجة إلى السيولة السريعة وفي فترات زمنية قصيرة جداً كالنوم والليلية بإتباع أسلوب معين تتفق عليه البنوك الإسلامية فيما بينها لحل مشكلة السيولة أو القروض قصيرة الأجل جداً. وهي اتفاق على تبادل مبلغين بمعلتين مختلفتين ولمدة محددة يسترد بعدها كل من المبلغين ويعامل المبلغان كقرض حسن من الجانبين ،ويستخدم كل طرف المبلغ الذي اقترضه لحسابه وعلى مسؤوليته خلال مدة القرض ،وعلى سبيل المثال : فإذا قام شخص بتقديم ما لديه من دولارات قرضاً حسناً إلى البنك الذي يقوم بإقرضه قرضاً حسناً كذلك من الريالات على أن يقوم باستثمار الريالات لحسابه كما يقوم البنك باستثمار الدولارات لحسابه ،وفي الموعد المحدد يسترد كل من الطرفين أصل القرض المقدم منه. وبذلك لا يتعرض العميل لأي مخاطر في تقلبات أسعار الصرف بالنسبة لأصل رأس ماله ، وإنما تنحصر مخاطرته فيما حققه من ربح أو خسارة.
- ٢- الإيجار المنتهي بالتمليك: وهو من العقود المعروفة والمتداولة عند شركات التأجير المتخصصة حيث يمكن للمصارف الإسلامية استعماله بديلاً عن المرابحة في حالة السلع المعمرة كالمعدات التي تسمح طبيعتها بالتأجير، وميزة هذه الصيغة هي أن البنك يحتفظ بملكية الأصل حتى نهاية العقد ،وهذا يمثل ضماناً قد لا يتوفر في المرابحة. ويصاغ هذا العقد بإحدى طريقتين
- إما: باحساب أجرة تدفع دورياً، ويدفع الثمن دفعة واحدة عند نهاية العقد.
- وإما بتقسيط الثمن على دفعات وبالتالي تتناقص الأجرة كلما دفع جزء من الثمن بنسبة هذا الجزء.

المراجع:

- الأمين، حسن عبد الله، الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الإسلام دار الشروق، جدة، ط١، ١٤١٣هـ.
- الخضيري، محسن أحمد، البنوك الإسلامية، دار الحرية، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
- الكفراوي، عوف محمود، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- داود، حسن يوسف، الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.
- شابر، محمد عمر، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢ المجلد الأول، شتاء ١٤٠٤هـ.
- محمد، إسماعيل حسن، الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية، ندوة مشاكل البنوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي، جدة.
- قاسم محمد قاسم - المصارف الإسلامية، نماذج من تجارب البنوك الإسلامية، اتحاد المصارف العربية ببيروت، ١٩٨٩م.
- منير صالح هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩٢م